منهج السجاوندي

في الوقف على ما قبل (إذ)

د. محمد أحمد محمد أحمد

منهج السِّجاوندي في الوقف على ما قبل (إذ)

د. محمد أحمد محمد أحمد

تنتظم مجموعة من العلاقات النحوية بين العناصر المكونة لأي تركيب لغوي، ومن خلال هذه العلاقات تتولد المعاني، وقد بيّن عبد القاهر الجرجاني بعضا من ذلك حين قال: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. وهذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا ألا محصول لها غير أن تعتمد على اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعتمد على اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى الحرف. وعلى هذا القياس([1])." فعلى هذا النحو من العلاقات بين الألفاظ تصاغ المعاني.

وتتشابك العلاقات بين العناصر اللغوية داخل النسيج التركيبي؛ ويوضح ذلك ما عليه حال (إذ) الظرفية؛ فهي تفتقر إلى ما بعدها لكونها "تقع على الأزمنة الماضية كلها، مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها. وإيضاحها يكون بجملة بعدها([2])." وكذلك فإنها "تكون معمولة كسائر الظروف([3])، ومن ثم فهي متعلقة بعاملها ورتبته الأصلية أن يكون متقدما عليها. وعلاقة (إذ) بما قبلها أدق من علاقتها بما بعدها؛ "حيث إن البحث عن عامل يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور ليس صناعة لفظية فحسب، فقد تتقدم أفعال على الظرف، ثم لا يصلح واحد منها لأن يتعلق به الظرف؛ لأن معانيها لا ترتبط بهذا الظرف، فيقدر عامل مناسب محذوفا([4])." وأشكل من ذلك أن تجد أكثر من عامل قبل الظرف عندئذ قد يواجه مُستقبِل النص إشكالا لتحديد ما يصلح منها لأن يتعلق به الظرف، وهي مسألة محورية نظرا لأن

وظيفة الظرف هي تخصيص زمان الحدث الذي يحمله عامله أو مكانه، ومن ثم فإن تعيين ما لا يصلح لهذا الاقتران من العوامل من شأنه أن يطرح معاني لا تصلح. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما جاء في تفسير قوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)** ص:21 فقد عرض أبو حيان عدة آراء للمعربين تتعلق بتحديد عامل (إذ)، قال: "والعامل في الظرف وهو (إذ): (أتاك)، قاله الحوفي، ورُدّ بأن إتيان النبأ رسول الله (ﷺ) لا يقع إلا في عهده، لا في عهد داود. وقال ابن عطية وأبو البقاء: العامل فيه (نبأ)، ورُدّ بما رُدّ به ما قبله أن النبأ الواقع في عهد داود (عليه السلام) لا يصح إتيانه رسول الله (ﷺ)، وإذا أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصبا. وقيل: العامل فيه محذوف تقديره: وهل أتاك تخاصم الخصم؟ قاله الزمخشري. ويجوز أن ينتصب بالخصم، لما فيه من معنى الفعل([5])."

وكانت هذه الخلافات ذات أثر واضح في تحديد موضع الوقف. فمعلوم أن الأصل أنه لا يجوز الوقف على جزء من التركيب دون ما يتعلق به([6])، و(إذ) الظرفية معمول، ومن ثم فإنها تتعلق بعاملها, فإن كان عاملها مذكورا قبلها لم يجز الوقف عليه دونها. ومن ثم فإذا نظرنا إلى آراء المفسرين التي عرضها أبو حيان للآية السابقة يتبين لنا أن من جعل العامل (أتاك) أو(نبأ) أو (الخصم) فإنه لا يبتدئ بـ**(إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)** لتعلقها بما سبقها، على حين أنه يجوز الابتداء بها عند من قال إن العامل محذوف.

والناظر في توجيهات المفسرين والمعربين يجد أن بعضهم أسرف في تقدير فعل محذوف ليكون العامل في (إذ)، فإنهم " لم يكتفوا بهذا التقدير في الكلام الذي ليس فيه ما يصلح للعمل في (إذ) وإنما قدروا (اذكر) مع وجود ما يصلح للعمل في (إذ)([7])." وكان الداعي إلى ذلك الخوف من أن يؤدي تعلقها بعامل مذكور إلى معنى لا يصلح، في حين أنهم رأوا أن تقدير (اذكر) أسلم وأضبط. وبناء على هذا التوجيه كثُر القول بالوقف على ما قبلها والابتداء بها مع ما في ذلك من خروج عن الأصل.

أما السِّجاوندي فهو صاحب مذهب متفرد في الوقف على ما قبل (إذ)؛ حيث تنوعت أحكامه بصورة لا نجدها عند غيره ممن صنف في الوقف والابتداء، فهو كثيرا ما يوافق الأصل فيحكم بمنع الوقف قبلها، ولعلل تتعلق بالدلالة التركيبية للنص رأيناه يكثر من الحكم بلزوم الوقف قبلها في مواضع أخرى، ولم يخل الأمر من التوسط فحكم في مواضع غير هذه وتلك بجواز الوقف أو الوصل. وكان

ثمة منهج واضح يحكم عمله هذا. ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على هذا المنهج في كتابه "علل الوقوف" من أجل توضيح جانبا من شخصيته اللغوية المتميزة التي غابت عنها عناية الباحثين في مجال النحو الدلالي.

أولا: امتناع الوقف قبل إذ "وضع علامة (لا)"([8])

إن عدم وضع علامة لامتناع الوقف قبل (إذ) هو المنهج الذي اتبعه أكثر المصنفين في الوقف والابتداء؛ فكما أنهم لم ينوهوا بامتناع الوقف على الفعل دون فاعله أو على المبتدأ دون خبره، فكذا لم يشيروا إلى امتناعه على عامل (إذ) دونها؛ فقد عدوا ذلك من الأمور البدهية. ووافق السجاوندي هذا المنهج في بعض المواضع، فلم يضع أية علامة قبل (إذ) في قوله تعالى: **(أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)** البقرة: 133 وقوله تعالى: **(وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ)** البقرة: 166 وقوله سبحانه: **(وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)** آل عمران: 103 وقوله عز وجل: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ)** المائدة: 11 وقوله عز وجل: **(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ)** المائدة 20 وغير ذلك.

لكنه خالف هذا المنهج في غير ذلك من المواضع، وهذا يرجع إلى أنه كان يُؤْثِر الحكم بقطع (إذ) عما قبلها إذا أوجس أنها مسبوقة بلفظ يفسد المعنى إن تعلقت به، ولا يعني هذا أنه التزم منهج غيره من المفسرين والمعربين الذين بالغوا في تقدير عامل محذوف لـ(إذ)، لكن وجدناه وقتما يجد عاملا يصلح معه المعنى من غير لبس يقر تعلقها به، ومن ثمّ يوجب الوصل. وإن كان قد اكتفى في المواضع السابقة بإقرار هذا الحكم عن طريق تركه لوضع أية علامة للوقف قبل (إذ) فقد كانت هناك سياقات أخرى ألزمته بالإشارة إلى امتناع الوقف قبلها، ويمكن إجمال هذه السياقات فيما يأتي

. وقوع (إذ) بعد رأس الآية مع تعلقها بما قبلها:

اختلف علماء القراءات في جواز الوقف على رأس الآية، فذهب بعضهم إلى أن الأفضل هو الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها؛ لأن ذلك ما أُثِر عن النبي (ﷺ)([9])، قالوا: "واتباع هدي رسول الله (ﷺ) وسنته أولى([10])." لكن آخرين اختاروا عدم الوقوف عليها إن لم يستقم

المعنى([11])؛ إذ إن "من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه كقوله تعالى: **(فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)** الماعون: 4 لأن المراد فويل للساهين عن صلاتهم المرائين فيها، فلا يتم المعنى إلا بالوصل([12])." أما السِّجاوندي فإنه جعل رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعدها بما قبلها أو عدم تعلقه، لذا حرص على وضع علامة (لا) على رأس الآية إن وُجِد التعلق، ومن هذا أنه وضعها قبل (إذ) الظرفية إن وقعت بعد رأس آية وتعلقت بما قبلها. وجدير بالتنويه أن وضعه لهذه العلامة كان مما يَستغنِي عنه في المواضع التي لم تقع فيها بعد رأس آية، كما هو في الشواهد السابقة. وكأنه أراد بوضعها أن يؤكد على أن الوقوف على مثل هذا الموضع لا يجوز لكون المعنى لم يتم، وإن كان الموقوف عليه رأس آية.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما جاء في قوله سبحانه: **(تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (97) إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ)** الشعراء 97-98 فقد وضع السِّجاوندي علامة امتناع الوقف (لا) على (مبين) وعلة ذلك عنده "تعلق الظرف([13])"، أي تعلق (إذ) بما قبلها، (ضلال مبين)([14]). فالمعنى: "تالله إن كنا لفي ذهاب عن الحق حين نعدلكم برب العالمين، فنعبدكم من دونه([15])." فلما كان الكلام متصلا رأى عدم جواز قطعه قبل تمامه، ووافقه في ذلك الأشموني([16]) ويغلب على الظن أنه لولا وقوع رأس الآية بين أجزاء الكلام لاستغنى عن علامة امتناع الوقف كما هو الحال مع أكثر الشواهد التي لم يقع الظرف فيها في بداية الآية. وعلى الرغم من أن بعض المعربين قالوا بالقطع، فذهبوا إلى أن العامل في (إذ) فعل محذوف دل عليه (ضلال)([17]) فإن السِّجاوندي لم يلتفت إلى هذا الرأي الذي كان يسمح له بأن يستبدل بالعلامة (لا) غيرها مما يجوز معه الوقف أو الوصل، خصوصا أن قبلها رأس آية.

وقد أصر السجاوندي على وضع العلامة (لا) قبل (إذ) الواقعة بعد رأس الآية على الرغم من وجود ما يمنع تعلقها بما قبلها، وكان من هذه الموانع ما هو متعلق بالمعنى، وذلك مثل ما جاء في قوله سبحانه: **(الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (70) إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ)** غافر: 70-71 فثمة ما يمنع أن تكون (إذ) هنا ظرفا متعلقا بـ(يعلمون)؛ وهو أنها ظرف تدل على الماضي، و(سوف يعملون) تدل على المستقبل، ومن غير المعقول أن يقع المستقبل في زمن الماضي([18])؛ ووقوع هذا التعلق يترتب عليه المعنى الآتي: فسوف يعلمون حين كانت الأغلال في أعناقهم وهو معنى لا يستقيم. لذا ذهب بعض المعربين إلى أن (إذ) "منصوبة بقوله: (فسوف يعلمون) نصب المفعول به، أي: فسوف يعلمون يوم القيامة وقت الأغلال في

أعناقهم... وهو وجه واضح، غاية ما فيه التصرف في (إذ) بجعلها مفعولا به، ولا يضر ذلك؛ فإن المعربين غالب أوقاتهم يقولون: منصوب بـ(اذكر) مقدرا، ولا يكون حينئذ إلا مفعولا به لاستحالة عمل المستقبل في الزمن الماضي([19])."

وعلى الرغم من حرص السِّجاوندي على ألا يقع تعلق (إذ) بعامل يدل على المستقبل في كثير من المواضع الأخرى ـ وهو ما سيعالجه هذا البحث لاحقا ـ فإنه حكم هاهنا بامتناع الوقف على (يعلمون) لتعلق الظرف به([20]). وأجاز بعضهم ذلك، وكانت علتهم أن خبر الله عن المستقبل كالماضي([21]). وهو أمر تكرر في القرآن الكريم، ومنه قوله سبحانه: **(وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)** البقرة:165، وقوله سبحانه: **(وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)** الأنعام: 27، وكذلك قوله تعالى: **(وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ)** الأنعام27 وقوله سبحانه: **(لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ (8) إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ)** الأنفال 8-9([22])

وكان بوسعه أن يخرج من دائرة الخلاف فيفعل كما فعل غيره من المعربين حين جعلوا (إذ) مفعولا به لفعل محذوف تقديره (اذكر)([23]). ولكنه لم يفعل، وأصر على وجه واحد ترتب عليه قوله بامتناع الوقف دون جوازه. وهذا يشير إلى أمرين أولهما: أنه لم يفرق بين رأس الآية وغيرها، مع أنه من المعلوم أن الوقوف على رأس الآية كان مستحسنا عند بعض الأئمة الأوائل وإن كان ثمة تعلق لفظي([24]). ثانيهما: أنه لم يكن يميل إلى الأخذ بالتقدير إن رأى استقامة المعنى بدونه.

وكذا فقد حكم بامتناع الوقف قبل (إذ) الواقعة بعد رأس الآية مع وجود علة قياسية تمنع تعلقها بما قبلها، ومثال ذلك ما جاء في قوله سبحانه: **(وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (121) إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا)** آل عمران: 121-122 فقد منع الوقف على (سميع عليم)؛ وذلك عنده "لأن (إذ) يتعلق بالوصفين، أي: سمع ما أظهروا، وعلم ما أضمروا حين هموا([25])." وهو هنا متبع للزمخشري الذي أجاز أن يكون (إذ) "عمل فيه معنى (سميع عليم)([26])." وواجه هذا الرأي اعتراض بعض النحاة الذين ذهبوا إلى أن "العامل لا يكون مركبا من وصفين، فتحريره أن يقول: عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكون المسألة من التنازع([27])." كما ذهب بعضهم أيضا إلى عدم جواز عمل (سميع) في (إذ)؛ وعلة ذلك أن "قوله: (عليم) إما أن يكون خبرا بعد خبر، أو وصفا لقوله: (سميع) فإن كان خبرا فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول لأنه

أجنبي منهما، وإن كان وصفا فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظرف لأنه قد وصف، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل([28])."

وعلى الرغم من أن هذا الرأي يخالف أقيسة نحاة البصرة، فالواقع أن الصفتين كلتيهما تَخصّصَ معنى الحدث فيهما باقترانه بالزمان الذي دل عليه (إذ)، فلا يجوز أن نقول إن (هم الطائفتين) ملابس لعلمه (سبحانه) دون سمعه، والأولى أن يقول القائل: "عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنهما عملا فيه معا. على أنه لو قيل به لم يكن مبتدعا قولا، إذ الفراء يرى ذلك، ويقول في نحو: (ضربت وأكرمت زيدا) إن (زيدا) منصوب بهما، وإنهما تسلطا عليه معا([29])."

ونحو ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: **(وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ (42) إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قليلا)** الأنفال: 42-43 فالسِّجاوندي لا يرى جواز الوقف على (لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ) لتعلق (إذ) بهما([30]) ويلاحظ أنه لم يجعل الوصل اختيارا بل ألزم به، على حين أن غيره قال بالقطع، قال مكي: "العامل في (إذ) فعل مضمر تقديره: واذكر يا محمد إذ يريكم الله([31])." وذهب آخرون إلى جواز الوجهين([32]). وكان منهج المصنفين في الوقف والابتداء هو أنه إذا كان ثمة وجه يجيز القطع فإنهم لم يلزموا القارئ بالوصل، فإن فعل السِّجاوندي هذا هاهنا فهو ما يشير إلى أنه لا يرى القطع بتقدير فعل محذوف كما فعل غيره، بل المعنى الذي ارتضاه هو أن "الله يا محمد سميع لما يقول أصحابك عليم بما يضمرونه إذ يريك الله عدوك وعدوهم في منامك قليلا([33])."

ويدلل على صحة ذلك أنه حين رأى في موضع آخر جواز تعلق (إذ) بالوصفين(سميع عليم) مع جواز القطع لم يُلزم القارئ بالوصل، لكن أجاز له الوجهين (الوقف والوصل)، وجاء ذلك عند توجيهه لقوله عز وجل: **(ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (34) إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)** آل عمران: 34-35. قال: (عليم) (ج) الآية على تقدير: واذكر إذ، ولاحتمال أن (إذ) متعلق بالوصفين أي سمع دعاءهما، وعلم رجاءهما حين قالت([34])."

إن استخدامه العلامة(لا) في الموضعين الأولين يعني أنه لا يرى إلا تعلق (إذ) بالوصفين (سميع عليم) وأن الكلام متصل ولا داعي لقطعه، في حين أن استخدامه العلامة (ج) التي ترمز إلى

جواز الوقف أو الوصل في هذا الموضع الأخير يعني أنه لا مانع عنده من حمل الكلام على الوصل أو القطع. وهذا محض اختيار يعتمد في جملته على رؤية ذاتية في الترجيح، ومن ثم جاءت الاختلافات بينهم في تحديد مراتب الوقف. ولا يمكن القول بأن ثمة ما يعيب ذلك أو يميزه إلا أن يكون الأمر في إطار الصواب والخطأ، ومثل هذه المسائل يكون الاختيار فيها بين صوابين، ولا معيار ثابت يسمح للقول بأن أحدهما أصوب من الآخر. غير أن ثمة نتائج يعكسها هذا الاختيار تبين منهج صاحبها؛ حيث يمكننا من خلال ما سبق أن نقول إن السِّجاوندي إضافة إلى ما سبق من أنه لا يفرق بين رأس الآية وغيرها، وأنه يتجنب تقدير محذوف مادام هناك وجه مستقيم يغني عنه، فهو كذلك يراعي المعنى أكثر من مراعاته لاعتبارات النحاة الأخرى المتعلقة بالصناعة اللفظية.

تكرار (إذ)

وحرص السِّجاوندي على وضع علامة لامتناع الوقف قبل (إذ) إن تكررت. والمقصود بتكرار (إذ) وقوعها بعد أخرى في السياق اللغوي نفسه، حينئذ يعدها كثير من المعربين بدلا من الأولى، ومن ثم فهي متعلقة بما قبلها من جهتي اللفظ والمعنى، ولهذا لا يجوز الوقف قبلها، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)** البقرة: 133 قال السِّجاوندي: "(الموت) (لا)؛ لأن (إذ) بدل (إذ) الأولى([35])."

إن العلاقة بين البدل والمبدل منه تتجاوز الصورة اللفظية إلى أخرى معنوية؛ إذ إن العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه. ولا ينفي ذلك قولهم إن البدل يكون على نية تكرار العامل؛ لأن العامل المقدر هو تكرار للعامل المذكور، وهذا التكرار إن صح وقوعه فهو في البنية العميقة للكلام من غير أن يكون ثمة ظهور له في المنطوق (البنية السطحية). ومن ثم فإن العامل في (إذ) الثانية هاهنا هو "(شهداء) العاملة في (إذ) الأولى([36])." وهذا يعني أن الاستفهام في الآية الكريمة لا يقف عند شهودهم موت يعقوب (عليه السلام) لكن يتجاوزه إلى سؤاله لبنيه: **(مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي)**؟ فالكلام متصل، ولذلك رفض السِّجاوندي الوقف على (الموت) وأن يكون العامل في (إذ) قوله: (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ)، قال: "ومن قطعها عن الأولى فوقف على (الموت) وجعل (قالوا) عاملا، لم يقف على

(بعدي) فله وجه لا يتضح؛ لأن الإنكار متوجه على قولهم أن يعقوب أوصى بنيه باليهودية لا على أن يعقوب قد مات([37])."

إن عمل الفعل الواقع بعد (إذ) فيها أمر ارتضاه السِّجاوندي في قوله سبحانه: **(إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)** البقرة: 131 قال: "(أسلم)(لا) لأن قوله: **(قَالَ أَسْلَمْتُ)** عامل (إذ)، ولو كان عامل (إذ) محذوفا لكان فـ(قال أسلمت) عطفا، ولو لم يجعل (قال) عامل (إذ)، وليس بمعطوف لانقطع عن الجملة فانتقض المعنى([38])." لكن الظروف السياقية اختلفت في الآية الأخرى، لذا رأى أن قبوله وجه تعلقها بما بعدها هنالك يؤدي إلى معنى غير المراد، فالوقف على (الموت) والاستئناف بعده بقوله: (إذ قال لبنيه) يجعل الاستفهام الإنكاري بـ(أم) متوجها إلى موت يعقوب، والحقيقة أنه متوجه إلى قول من قال إنه أوصى بنيه باليهودية، وهذا ما يتحقق من تعلق (إذ) ـ وهي بدل ـ بعامل المبدل منه، وهو: (شهداء).

ومثل ذلك أيضا ما كان في قوله تعالى: **(وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165) إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ)** البقرة: 165 -166 فقد ذهب السِّجاوندي إلى امتناع الوقف على (العذاب) لتعلق (إذ تبرأ) بما قبلها([39]). وسبب هذا التعلق هو أنها بدل من **(إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ)**([40]). لكن بعض المعربين أجازوا أن يكون عاملها محذوفا، فهي "مفعول اذكر([41])." ويترتب على هذا الاختلاف تغير موضع الوقف؛ قال أبو جعفر النحاس: "(شَدِيدُ الْعَذَابِ) قطع حسن إن جعلت (إذ تبرأ) مقطوعا مما قبله، وإن جعلت (إذ) بدلا من (إذ) الأولى لم يقف على (شديد العذاب)([42])." وقد سار السِّجاوندي هاهنا على المنهج نفسه القائم على عدم إسرافه في التقدير؛ حيث إنه استغنى عنه حين رأى استقامة المعنى بدونه.

وقد تتكرر (إذ) فيكون حكم الوقف على التي جاءت أولا مغايرا للمكررة، ومثال ذلك ما جاء في قوله عز وجل: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ (21) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ)** ص 21-22 حيث ذهب السِّجاوندي بوجوب الوقف قبل (إذ) الأولى، في حين أنه رأى امتناعه قبل الأخرى([43]). أما الحكم الأول بوجوب الوقف فهو خشية أن يتبادر إلى الذهن أن (إذ) ظرف للإتيان، وهو معنى غير صالح؛ لأن "إتيان النبأ رسول الله (ﷺ) لا يقع إلا في عهده لا في عهد داوود([44])." لذا كان الأسلم قطع (إذ) عما قبلها ونصبها بفعل محذوف تقديره اذكر([45]). أما (إذ) الأخرى فهي بدل

من الأولى، فوجب الوصل لئلا يوقف على المتبوع دون التابع، وقد أمن اللبس القائم في الموضع الأول لأن العامل في البدل هو تكرار لعامل المبدل منه نفسه.

إذ التفسيرية:

عقد الأنباري في كتابه "إيضاح الوقف والابتداء" بابا بعنوان: "ما لا يتم الوقف عليه" ذكر فيه أنه لا يجوز الوقف على المفسر عنه دون التفسير([46])، ومن معاني (إذ) أن تكون للتعليل([47])، فعندئذ يكون ما بعدها تفسير لما قبلها، فلا وقف دونها. واختلف النحاة في وصف (إذ) التفسيرية، فذهب بعضهم إلى أنها ظرف يفيد التعليل، فمن هؤلاء ابن جني([48])، والزمخشري([49])، على حين ذهب آخرون إلى أنها إذ أفادت التعليل حرف، ومن ثم فلا معنى لتأويلها بالوقت([50])، ويبدو أن السِّجاوندي أخذ بهذا الرأي الأخير فجعل (إذ) التفسيرية لمحض التعليل، وذلك في قوله سبحانه: **(وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى(37) إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى)** طه: 37-38 فهو لا يذكرها تعلقها بعامل، ولم يجعلها لتخصيص زمان حدث، غير أنه أشار إلى منع الوقف قبلها لأن ما بعدها تفسير لما قبلها([51]).

ثانيا: وجوب الوقف قبل (إذ)، "وضع العلامة (م)"

جعل السِّجاوندي (م) علامة للوقف اللازم([52])، وهو عنده: "ما لو وصل طرفاه لغُيِّر المرام وشُنِّع معنى الكلام([53])." وكما عرف عنه إكثاره من الحكم بامتناع الوقف، فهو كذلك فيما يتعلق بوجوبه؛ إذ إنه كان "يحكم بالوقف اللازم لأدنى تعلق بالوهم؛ مما يلغي أحيانا طلب التمعن في سياق الآية الذي يبين المعنى وينفي عنها التوهم([54])." ومما يبرهن على صحة ذلك حكمه بلزوم الوقف على ما قبل (إذ) في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وذلك على الرغم من أن الأصل الذي سار عليه في كثير من مواضعها أن يحكم بامتناع الوقف دونها؛ إذ هي ظرف متعلق بما قبله. ولم تكن ثمة علة عنده لوجوب الوقف قبلها سوى أنه قد يفهم من وصلها بما قبلها ما يغير المرام ويشنع معنى الكلام كما ذكر في حد الوقف اللازم.

ويشرح ذلك ما ذكره في مقدمته حينما فصّل المواضع التي يلزم فيها الوقف، قال: "ومن ذلك ما يجعل الوصل ما بعده ظرفا لما قبله، وليس بظرف له، كقوله تعالى: **(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ)** المائدة: 27 فلو وصل به: (إذ) صار (إذ) ظرفا لقوله: (واتل) فيختل المعنى، بل عامل (إذ) محذوف، أي: اذكر إذ([55])."

إن سبب اختلال المعنى عنده إذا صارت (إذ) ظرفا لـ(اتل) هو أن الخطاب موجه للنبي (ﷺ)، فقد يؤدى الوصل إلى أن يتوهم القارئ أن تلاوته(ﷺ) نبأ ابني آدم كانت حين قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر([56]) وهذا غير معقول. ومع أن ثمة وجها آخر يمكن أن ينصرف الكلام إليه، وهو أن تكون (إذ) ظرفا لـ(نبأ)([57]) فإن منهجه قام على مراعاة أدنى توهم من شأنه أن يؤدى إلى اختلال المعنى. فرأى أن القطع الذي يترتب عليه إخراج (إذ) عن بابها (الظرفية)، وتقدير عامل لها أهون من الوصل الذي يوقع في اللبس.

وعد محقق كتابه "علل الوقوف" حكمه بلزوم الوقف قبل (إذ) في هذا الموضع ضربا من التمحل والتكلف([58]) وكان مما دلل به على ذلك أن "المصحف خلا من علامة الوقف الجائز أو الواجب([59])." وهذا بلا شك لا يصلح كدليل يرد به هذا المذهب أو غيره؛ حيث إن وضع هذه العلامات يعكس اجتهاد اللجنة التي قامت على طباعة هذا المصحف الذي قصده المحقق([60])، وليس الاختلاف في هذه العلامات بين العلماء بدليل يمكن الاستناد إليه لوصف من خالفهم بـ(التمحل والتكلف). لكن اللافت للنظر أن هذا الرأي الذي ذهب إليه السِّجاوندي هاهنا لا صدى له في المصنفات التي وصلت إلينا قبله محققة في هذا الفن([61]). وهذا دليل على أنه كان أحرص من غيره على الحكم بالوقف اللازم لأدنى توهم يراه مؤديا إلى اختلال المعنى. وسوف يحاول هذا البحث بيان صحة هذه النتيجة . إن شاء الله تعالى . من خلال مناقشة المواضع التي حكم فيها بوجوب الوقف قبل (إذ). والتي يمكن تفصيلها من خلال العلل الآتية:

أ. وجوب الوقف لمنع وقوع المستقبل في الزمن الماضي

تتجلي القيمة الدلالية للظرف في التركيب اللغوي من خلال العلاقة التي تربطه بعامله، فهو يخصص زمان الحدث الذي يحمله هذا العامل أو مكانه على معنى الاقتران([62])، وذلك ما عبر عنه النحاة بقولهم إن العامل في الظرف "يطلبه على أنه واقع فيه فينصبه على الظرفية، كقولهم: خرجت

يوم الجمعة... فإن نصب اليوم بخرج إنما هو على أن الخروج واقع في اليوم([63])." فإذا ما سبقت (إذ) الظرفية بأكثر من عامل، فقد لا يصح اقترانها بكل عامل منها([64]). ولا شك في أن ثمة قرائن لغوية وحالية تعين مستقبل النص العادي أو محلله على تحديد ما يصلح لذلك وما لا يصلح، ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما جاء في القرآن الكريم من مواضع سبقت فيها (إذ) بإحدى صور الخطاب الموجه للنبي (ﷺ) تطالبه بالنظر في أحوال الأمم السابقة أو تبليغها للناس([65]). وفي هذه المواضع جميعها قرينة مانعة لتعلق (إذ) الظرفية بالفعل الدال على الخطاب، وهي أن (إذ) ظرف لما مضي من الزمان، والخطاب الطلبي سواء أكان بالفعل الأمر أو الاستفهام أو النداء أو غير ذلك هو حدث متعلق بالمستقبل، ومن ثم فلا ارتباط بين (إذ) والطلب.

ويبدو أن أكثر المصنفين في الوقف والابتداء لم يحكموا بالوقف على ما قبل (إذ) في هذه المواضع استنادا على هذه القرينة المعنوية الواضحة، وهي أن المستقبل لا يكون واقعا في الزمن الماضي([66]). لكن السِّجاوندي رأى الأمر من منظور آخر؛ فقد جعل الحكم بلزوم الوقف قبل (إذ) في هذه المواضع هو القرينة التي تمنع ما قد يقع من توهم تعلق (إذ) بالطلب، وذلك مما يؤكد قول من قال بأنه "لا يعتني بالسياق في بيان المعنى، بل يحكم باللزوم لأدنى تعلق بالوهم.([67])". فإن وقعت (إذ) بعد خطاب للنبي(ﷺ) فيه طلب يتعلق بالأمم السابقة فهو يحكم بلزوم الوقف قبلها، ويخرجها عن الظرفية فيعربها مفعولا به لـ(اذكر) المقدرة. وقد أجرى هذا المنهج على امتداد النص القرآني.

وجاء هذا الخطاب الطلبي للنبي (ﷺ) في هذه المواضع بين الأمر والاستفهام، ويمكن تفصيلها فيما يلي:

1. الطلب بالفعل (اذكر):

خاطب الله تعالى نبيه (ﷺ) بالفعل (اذكر) قبل (إذ) في مواضع من القرآن الكريم، منها:

قوله سبحانه: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)** مريم: 16

وقوله تعالى: **(وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ)** ص: 41

وقوله تعالى: **(وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ)** الأحقاف: 21

ووضع السِّجاوندي علامة الوقف اللازم (م) الوقف قبل (إذ) في المواضع الثلاثة([68])، وكانت علة لزوم الوقف عنده واحدة، وهي "أنه لو وصل صار (إذ) ظرفا لقوله: (واذكر)، وليس بظرف لذلك([69])." لذا فهو يخرج (إذ) عن الظرفية ويعربها مفعولا به لـ(اذكر) المحذوفة([70])

وكان للسِّجاوندي مندوحة تجيز له الوصل في هذه المواضع جميعها بل لا تجعله من أي أنواع الوقف كما هو عند كثير ممن صنف في هذا العلم([71])، وهي أن يجعل (إذ) ظرفا متعلقا بغير الفعل المذكور (اذكر)، كأن يكون متعلقا "بمحذوف مضاف لمريم تقديره: واذكر خبر مريم أو نبأها إذ انتبذت([72])." وكذا يكون التقدير في الموضعين الآخرين، فيقال: واذكر خبر عبدنا أيوب إذ نادى ربه، و اذكر خبر أخي عاد إذ أنذر قومه. فبهذا يكون الظرف قد خصص زمان الخبر لا الذِّكر.

ولا يجوز القول بأن ما فعله السِّجاوندي كان مطردا؛ فقد ترك الحكم بوجوب الوقف قبل (إذ) وهي مسبوقة بصيغة الخطاب (اذكر)، وذلك في قوله تعالى: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا (41) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئاً)** مريم: 41-42 فقد وضع قبل (إذ) (ط)، وهي عنده علامة للوقف المطلق([73])، وهي درجة دون الوقف اللازم وفوق الوقف الجائز، وتعني أن الوقف أولى من الوصل. ويحمل هذا الموضع وجها يقوي ظرفية (إذ)، وهو جواز تعلقها "بـ(كان) أو بـ(صديقا نبيا)، أي كان جامعا لخصائص الصديقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطبات([74])." وكذلك فقد بعدت (إذ) عن (اذكر)، فكان ما يفصل بينهما أكثر مما هو في المواضع الأولى. فضلا عن أنها وقعت بعد رأس الآية([75]). فهذه الأسباب مجتمعة قد تكون أبعدت عن نفسه الاحتراز من توهم تعلق (إذ) بـ(اذكر) فقال بالوقف المطلق قبلها.

ولم يفرق بين (اذكر) سواء أقصد بها خطاب النبي محمد (ﷺ)، أم غيره من المخاطبين، فقد حكم بلزوم الوقف قبل (إذ) التي تلته، وكان المقصود بالخطاب عيسى (عليه السلام)، وذلك في قوله تعالى: **(إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ)** المائدة:110 فهو يحكم بلزوم الوقف على (والدتك) "لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفا لقوله: (اذكر)([76])." وهذا لا يكون؛ إذ لا يجوز أن يقترن ذكره لنعمة الله بالوقت الذي أيده فيه بروح القدس، لكن النعمة نفسها هي التي اقترنت بتأييده؛ لذا قال العكبري إن "العامل في (إذ) (نعمتي)([77])." لقد رأى السجاوندي أن علة القطع لا يغيرها اختلاف المخاطبين، فتعلق (إذ) الظرفية بـ(اذكر) يعني في كل

حال وقوع المستقبل في زمن الماضي، وهو ما تجنبه حين حكم بتصرف (إذ)، فقال إن "عامله محذوف، والتقدير: واذكر إذ أيدتك([78])." فجعل الكلام مستأنفا، وعد (إذ) مفعولا به لا ظرفا.

ويلاحظ أن المواضع التي سبقت فيها (إذ) بالفعل مسندا لواو الجماعة (اذكروا) لم يجر عليها ما جرى على الفعل (اذكر) من مرعاة وقوع هذا التوهم([79])، مثل قوله تعالى: **(وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)** آل عمران: 103

وقوله تعالى: **(اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ)** المائدة:11

وقوله تعالى: **(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا)** المائدة: 20 وغير ذلك([80])

فعلى الرغم من أن هذه المواضع لا تسلم من ذاك التوهم الذي كان سببا في أن يوجب السِّجاوندي الوقف قبل (إذ)؛ وذلك لأن تعلقه بـ(اذكروا) يؤدي إلى دلالة محالة كما هو الحال إن تعلقت بـ(اذكر)([81])، فإنه لم يضع أية علامة للوقف هاهنا. بل نجده تغافل عن أي توهم لتعلق (إذ) بـ(اذكروا) في قوله تعالى: **(وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا)** المائدة: 7 فحكم بامتناع الوقف قبل (إذ)؛ "لأن (إذ) ظرف المواثقة([82])."

2. الطلب بالفعل (اتل)

وجاء الخطاب للنبي (ﷺ) بالفعل (اتل) وبعده (إذ) في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: **(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ)** المائدة:27

وقوله تعالى: **(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ)** يونس: 71

وقوله عز وجل: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ (69) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ) الشعراء:69

ويلاحظ أن السِّجاوندي في هذه المواضع جميعها وضع العلامة (م) قبل (إذ) متعللا بأنه "لو وصل صار (إذ) ظرفا لقوله: (اتل عليهم)، وهو محال، بل التقدير: واذكر إذ([83])." وكان بوسعه ألا

يخرجها عن الظرفية، فتكون ظرفا متعلقا بـ(نبأ)، وبهذا التعلق يكون المعنى: أن قصصهم في ذلك الوقت([84]). فـ(إذ) بدلالتها على الماضي تخصص القصة لا تلاوتها، وذاك بدهي.

3. الطلب بالفعل (اسأل)

جاء الطلب بالفعل (اسأل) قبل (إذ) في قوله تعالى: **(وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ)** الأعراف: 163 وحدد المفسرون والمعربون للآية الكريمة أكثر من عامل صلح أن يتعلق به الظرف، فمن ذلك ما ذهب إليه العكبري، قال:" قوله: **(عَنِ الْقَرْيَةِ):** أي عن خبر القرية. وهذا المحذوف هو الناصب للظرف الذي هو قوله: **(إِذْ يَعْدُونَ)**. وقيل: هو ظرف لحاضرة؛ وجوّز ذلك أنها كانت موجودة في ذلك الوقت ثم خربت([85])." وكذلك أجاز الزمخشري أن يكون متعلقا بـ(كانت)([86]). ومن شأن هذه الأوجه أن تمنع الوقف على (حاضرة البحر)؛ لأن (إذ يعدون) عندئذ متعلق بما قبله.

وذهب السِّجاوندي إلى الضد، فقال بلزوم الوقف، وعلة ذلك عنده أنه "لو وصل صار (إذ) ظرفا لقوله: (واسألهم)، وهذا محال([87])." وعدم جواز هذا التعلق أمر منطقي؛ "لأن (إذ) ظرف لما مضى، و(اسألهم) مستقبل([88])" ولا يعقل أن يخصص زمن السؤال فيكون في الوقت الذي كانوا فيه يعدون في السبت. لكن هذا الرأي لم يقبله كل المعربين؛ حيث إن الوجه الذي أجيز به القطع مبني على خروج (إذ) عن معنى الظرفية، وإعرابها مفعولا به لفعل محذوف تقديره: اذكر، وهو ما رفضه بعضهم، قال أبو حيان: "وأما قول من ذهب إلى أنها يتصرف فيها بأن تكون مفعولة بـ(اذكر) فهو قول من عجز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفا([89])." فإذا كان من غير السائغ أن تتعلق (إذ) بـ(اسألهم) فإن تعلقها بـ(خبر القرية) مستقيم لا لبس فيه، وعندئذ يكون التقدير: واسألهم عن خبر القرية وقت عدوهم في السبت([90]).

لكنّ ثمة موضعا آخر جاءت فيه (إذ) بعد الفعل (اسأل) دون أن يحكم فيه السِّجاوندي بالوقف قبل (إذ) ([91])، وذلك قوله سبحانه: **(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ۖ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا)** الإسراء: 101 إن المقصود بالخطاب في الآية الكريمة هو النبي(ﷺ)([92])، ومن ثم فلا يجوز القول بأن (إذ) ظرف متعلق بـ(اسأل)، ويبدو أن السِّجاوندي هنا وافق من ذهب إلى أن (إذ) "مفعول به بـ(اسأل) على المعنى؛ لأن المعنى: اذكر بني

اسرائيل إذ جاءهم([93])." وهذا بلا شك أولى من أن يقرأ: (فاسأل بني اسرائيل) فيقطع، ثم يستأنف مقدرا: اذكر إذ جاءهم. وأرى أن الأولى هو أن تبقى (إذ) على أصلها، فتكون ظرفا متعلقا بـ**(آتَيْنَا)**، أي: آتينا موسى البينات حين جاءهم، أي: حين جاء آباءهم([94]). لكن ذلك على أية حال مخالف لمنهج السجاوندي القائم على استخدام الوقف كقرينة مانعة لتوهم وقوع المستقبل في الماضي.

4. الطلب بالفعل نبئهم

جاءت (إذ) قبل خطاب النبي(ﷺ) بالفعل نبئهم في قوله تعالى: **﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾** الحجر: 52 وسار السِّجاوندي على منهجه فحكم بلزوم الوقف قبل (إذ)؛ "لأنه لو وصل لصار (إذ) ظرفا لقوله: (ونبئهم) وهو غير ممكن([95])." لذا فهو يحكم بتصرف الظرف ويعربه مفعولا به لـ(اذكر) المقدر. وجاز إعرابه ظرفا عند غيره من المفسرين والمعربين، ومن ثم فهو متصل بما قبله، وذهبوا إلى أن العامل فيه محذوف تقديره: خبر (ضيف)، أو أنه نفس (ضيف)([96]).

5. الطلب بـ(اضرب لهم مثلا)

ويندرج تحت الغرض نفسه أن يكون الخطاب له(ﷺ) بـ(اضرب لهم مثلا) وجاء ذلك في قوله سبحانه: **﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾** يس: 13 وحكم السِّجاوندي بلزوم الوقف على (القرية)؛ لأن (إذ) ليس بظرف لقوله: (واضرب)([97])." ولا يختلف هذا الموضع عن سابقه في جواز عدم إخراج (إذ) عن بابها (الظرفية) فتكون متعلقة بمحذوف تقديره: خبر (أصحاب القرية)، أو تكون متعلقة بـ(أصحاب) نفسها. وكان هذا التوجيه هو ما سوغ لأكثر من صنف في هذا الفن مخالفة السجاوندي، وعدم الحكم بالوقف على ما قبل (إذ).

6. الطلب بـ(هل أتاك).

ومن صور الخطاب الطلبي قبل (إذ) (الاستفهام) بقوله: (هل أتاك). ولانطوائه على الجمع بين توجيه الخطاب للنبي (ﷺ) وخبر الأمم السابقة فقد شابه غيره من المواضع السابقة، وجاء هذا الجمع في مواضع هي:

قوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ (9) إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)** طه: 9-10

وقوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)** ص: 21

وقوله تعالى: **(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبراهيم الْمُكْرَمِين (24) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً)** الذاريات 24-25

وقوله سبحانه: **(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى (15) إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)** النازعات 15-16

وحكم السِّجاوندي بلزوم الوقف قبل (إذ) في هذه المواضع جميعها، للعلة نفسها، وهي أنه "لو وصل لصار (إذ) ظرفا للإتيان([98])." وما عليه المعربون الذين آثروا ألا تخرج (إذ) عن الظرفية هو أنها متعلقة بـ(نبأ) أو (حديث)([99]) وعلى هذا التوجيه لا يجوز الوقف قبلها.

7. الطلب بـ(ألم تر)

ومن صور خطاب الله تعالى للنبي (ﷺ) في القرآن الكريم الاستفهام بـ(ألم تر)، وجاء بعدها (إذ) في قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)** البقرة: 246 وقد يتبادر إلى الذهن تعلق (إذ) بفعل الرؤية، مما حدا بالسِّجاوندي أن يحكم بلزوم الوقف على (موسى). قال: "لأنه لو وصل صار (إذ) ظرفا لقوله: (ألم تر) وهو محال([100])." وسبب استحالته أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت([101]). وإذا كان ما عليه مذهب السجاوندي يوجب القطع قبل (إذ)، وإخراجه عن الظرفيه بإعرابه مفعولا به لـ(اذكر) مقدرا، فإن ثمة وجها آخر أجاز لغير السجاوندي ألا يحكم بالوقف قبل إذ، وهو أن "العامل مضاف محذوف، أي: ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك لا من ذواتهم([102])."

<u>تعليق</u>

كل الآيات السابقة تعلقت بخبر الأمم السابقة، وضُمِّن بعضها لفظ (نبأ)، أو(حديث) إما بالذكر الصريح كقوله تعالى: **(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ)** المائدة:27، أو قوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ)** طه: 9 وإما بالتقدير كقوله تعالى: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)** مريم: 16، أو قوله سبحانه: **(وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ)**

الأعراف: 163 فهنا يمكن أن نقول إن ثمة مضافا محذوفا، والمقصود: اذكر نبأ مريم، أو اسألهم عن نبأ القرية. ولفظ (نبأ) أو ما شابهه سواء أكان مذكورا أم مقدرا صالح لأن تتعلق به (إذ) من ناحية الصنعة النحوية، فقد ذهب النحاة إلى أن "الظرف مما يتسع الأمر فيه، ولا تضيق مساحة التعذر له([103])." وذلك ما جعل أبا علي الفارسي يقول: إن "الظرف يتعلق بالوهم([104])." لذلك "صرح بعضهم بأن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز إعمالها في الظروف خاصة، وإن لم يرد بها معنى المصدر... والسر في جواز الإعمال تضمن معانيها الحصول والكون([105])."

وأما جهة الدلالة فيمكننا بيان استقامة المعنى المترتب على تعلق (إذ) بلفظ (نبأ) أو ما شابهه من خلال تحليل البنية العميقة لهذه التراكيب؛ فاقتران (إذ) التي تحمل الدلالة علي زمن الماضي بـ(نبأ) يفضي إلى تخصيص زمن هذا النبأ، وكذا تفصيله من خلال ما تحمله الجملة المضاف إليها (إذ) من أحداث، ثم يكون النبأ مع ارتباطه بالماضي وبتفصيلاته من المتلو أو المذكور أو المسئول عنه أو غير ذلك مما يدل عليه فعل الخطاب في الآيات، أي هو مفعول به لفعل الخطاب. ويمكن توضيح الأمر من خلال هذا التطبيق البسيط على الآيتين الأخيرتين.(مريم: 16 - الأعراف: 163)

فعل الخطاب	النبأ (مفعول به)	تفصيل النبأ = (إذ) ظرف يخصص زمن النبأ + ما أضيفت إليه (إذ) يفصل النبأ
اذكر	نبأ مريم	حين كانت قد انتبذت من أهلها مكانا شرقيا...إلخ
اسألهم	نبأ القرية التي كانت حاضرة البحر	حين كان أهلها يعدون في السبت

وبناء على هذا الفهم يكون الوقف على ما قبل (إذ) في هذه المواضع مخالفا لقواعد الوقف والابتداء التي اقتضت ألا يوقف على العامل دون معموله([106]). ومن ثم فأكثر من صنف في هذا العلم ما وقف في هذه المواضع قبل (إذ)([107])، بل منهم من صرح بمنعه قال العماني:" وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ)** مريم: 16، وليس ذلك بشيء، لأن ما بعده ظرف ينتصب بما قبله([108])

لكن من النحاة من ذهب إلى أن تضمُّن هذه التراكيب لفعل صريح سبق (إذ) ـ والفعل أقوى العوامل ـ كان سببا في أن يتبادر إلى ذهن القارئ تعلق (إذ) به، وأشار إلى ذلك ابن هشام، حين قال:

"قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا)** البقرة: 246 فإن المتبادر تعلق (إذ) بفعل الرؤية([109])." ولم يقف الأمر عند هذا، فقد وقع في هذا التوهم بعد المعربين، فمن ذلك ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب عند إعرابه لـ(إذ قال) في قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)** البقرة: 258 قال: "العامل في إذ (تر)([110])." وكذلك إعرابه لـ(إذ يعدون)([111])، قال: "والعامل في (إذ) سل([112])." ومنه أيضا ما نقله أبو حيان، قال: والعامل في الظرف وهو (إذ) (أتاك)، قاله الحوفي([113])."

ولعل الخوف من الوقوع في ذلك أو مثله هو ما حدا بالسجاوندي أن يتشدد في الحكم بلزوم الوقف قبل (إذ) في هذه المواضع، ليكون الوقف قرينة مانعة من وقوع القارئ أو المستمع في هذا التوهم الذي يترتب عليه معنى غير مستقيم. ويجدر بالذكر أن هناك من اتبع هذا المنهج الذي ارتضاه السجاوندي فأحصى تلك المواضع في باب الوقوف اللازمة([114]).

ب. وجوب الوقف لمنع اقتران حدثين لا يصلح وقوعهما في زمن واحد

ومما يترتب على وصل ما قبل (إذ) بما بعدها وقوع التزامن بين حدث يدل عليه العامل الذي تقترن به (إذ) وحدث آخر تتضمنه الجملة التي أضيفت إليها. وبين سيبويه هذه الوظيفة لـ(إذ) حين قال إنها "ظرف بمنزلة مع([115])." ومن ثم فإن قال قائل: كان ذاك إذ زيد أمير، فهو يقصد أنه حدث في زمن كانت الإمارة فيه لزيد([116]). ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: **(تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (97) إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ)** الشعراء 97-98 فالمعنى: "كنا في ضلال في وقت إنا نسويكم برب العالمين([117])."

وكان من منهج السجاوندي أن يحكم بلزوم الوقف قبل (إذ) وإخراجها عن الظرفية إذا ترتب على الوصل توهم اقتران حدثين لا يصلح أن يقعا معا. ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)** البقرة: 258 فقد حكم بوجوب الوقف على (الملك)، "لأن (إذ) ليس بظرف لإيتاء الملك([118])." فالوصل قد يؤدى إلى توهم وقوع الاقتران بين (إذ) و(آتاه) وذلك يعني أن الله تعالى آتاه الملك وقت قول إبراهيم (عليه السلام): **(رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)**([119]). وقد كان ثمة وجه آخر يرجح الوصل، وهو أن تكون (إذ) منصوبة بـ(حاجّ)([120])، وهو وجه مستقيم لفظا ومعنى، وقد ذكر السمين أنه أظهر الأوجه([121]).

ومثال ذلك أيضا ما جاء في قوله سبحانه: **(وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي (39) إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ)** طه: 39-40 فقد حكم السجاوندي بلزوم الوقف قبل (إذ)، وعلة ذلك عنده "أنه لو وصل لصار (إذ) ظرفا (لتصنع)، وليس بظرف له([122])."

وتعلق (إذ) بـ(لتصنع) كان مثار خلاف بين المعربين، فذهب الزمخشري وغيره([123]) إلى جواز ذلك. أما من رفض فكانت علته أنه لا يجوز أن يكون (لتصنع على عيني) في وقت مشي أختك لضيق ذلك الوقت([124])، أي أنه لا يتسع وقت مشي أخته ليشمل هذا الحدث الكبير (ولتصنع على عيني). لكن الألوسي شرح ما يسوغ هذا التعلق حين قال: "على أن المراد به وقت وقوع مشي الأخت وما ترتب عليه من القول والرجع إلى أمها وتربيتها له بالحنو وهو المصداق لقوله تعالى: (ولتصنع على عيني)([125])." وهذا فهم سديد للسياق اللغوي للتركيب؛ فليس المقصود وقت مشي أخته وحده لكن ما ارتبط به من أحداث تضمنتها الآيات، وبناء على هذا الفهم يصح تعلق (إذ) بما قبلها. وقد أدرك بعض من صنف في الوقف والابتداء صحة هذا التعلق فلم يحكموا بالوقف قبل (إذ)، قال العماني: "زعم زاعم: أن الوقف عند قوله: **(عَلَىٰ عَيْنِي)** وليس ذلك بشيء لأن ما بعده متعلق بما قبله([126])."

غير أن ثمة وجها آخر للآية الكريمة يصلح أن يسري عليه ما حكم به السجاوندي؛ فقد قرأ أبو جعفر في رواية (ولْتصنعْ) بإسكان اللام وجزم العين([127]). ففي هذه الرواية تغيرت صورة الكلام إلى الطلب، وهي صورة تدل على الاستقبال، فلا يجوز أن تخصصها (إذ) الدالة على زمن الماضي لئلا يكون المستقبل واقعا في الماضي. وحكم الأشموني بوجوب الوقف قبل (إذ) في هذه الرواية، قال: "ومن قرأ (ولْتصنعْ) بسكون اللام والجزم وقف على (عيني) ولو وصله لصار (إذ) ظرفا لـ(تصنع) وليس بظرف له([128])."

وحكم السجاوندي بوجوب الوقف قبل (إذ) في قوله تعالى: **(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ)** التحريم: 11 وعلة ذلك عنده أن "(إذ) ليس بظرف لضرب المثل([129])." فتعلق (إذ) بـ(ضرب) تعني التزامن بين حدثين هما ضرب المثل وقول امرأة فرعون: **(رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ)** وهذه دلالة غير مستقيمة. ولم يُراعِ غيره من المصنفين هذا فتركوا وضع أية علامة للوقف قبل (إذ)، بل منهم من صرح بأن "**(امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ)** ليس بوقف، لتعلق (إذ) بما قبلها([130])."

والمتأمل للأمثلة السابقة يدرك أنه لا يُخْشى على من يعرف العربية معرفة يسيرة أن يفهم هذا الفهم حال وصل ما قبل (إذ) بما بعدها، ولا أشك في أن السجاوندي أيضا كان مدركا لهذا حين حكم بهذه الأحكام، فهو لم يحكم بها مراعاة لحال القارئ وحسب، لكن تنزيها منه لكتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكأنه رأى أن وجود هذه الصور التركيبية التي قد يفهم من ظاهرها هذا الفهم المغلوط أمر لا يجوز، وذلك تصديقا منه لقول الله تعالى: **(كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)** هود:1 ولا يقصد من ذلك أن من حكم بخلاف هذا لم ينزه كتاب الله، لكنه باب الاجتهاد الذي يتسع لكل الآراء مادامت لا تخرج عن مقاييس النقل والعقل.

ج - وجوب الوقف لمنع مخالفة القاعدة النحوية

وأوجب السجاوندي الوقف قبل (إذ) في قوله تعالى: **(وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ (83) إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) الصافات** 83-84 وذلك على الرغم من أنه لا شيء يمنع تعلق (إذ) بـ(شيعته) من جهة المعنى؛ فإبراهيم كان من شيعة نوح حين جاء ربه بقلب سليم. لكن ثمة علة قياسية منعت هذا التعلق وهي أنه فصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ولهذا ذهب السجاوندي إلى: "إن التقدير اذكر (إذ)([131])" ووافقه أبو حيان في ذلك([132])، وبيّن أن تعلق (إذ) بما قبله لا يجوز هاهنا؛ "لأن فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو قوله: (لإبراهيم) لأنه أجنبي من(شيعته) ومن (إذ)([133])."

وخالف الزمخشري ما عليه أصحابه من البصريين في منع الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فذهب إلى جواز ذلك في هذا الموضع وغيره([134])، قال: "فإن قلت: بم يتعلق الظرف؟ قلت: بما في الشيعة من معنى المشايعة، يعني: وإن ممن شايعه على دينه وتقواه حين جاء ربه بقلب سليم لإبراهيم([135])." وبناء على هذا أوجب بعض العلماء وصل ما قبل (إذ) بما بعدها في هذا الموضع، قال الأشموني: "(لإبراهيم) ليس بوقف لأن قوله: (إذ جاء ربه بقلب) ظرف لما قبله([136])."

ثالثا: جواز الوقف قبل (إذ) ووضع العلامات (ط)، (ج)([137])

كان أساس الحكم بلزوم الوقف عند السجاوندي وغيره ممن صنف في الوقف والابتداء يقوم على تجنب الصور التركيبة ذات الدلالات غير المستقيمة، وأما الحكم بمنعه فعماده ما يترتب على الوقف قبل التمام من معان تفتقر إلى ما يخصصها أو يفسرها فهي بالوقف عليها غير مبينة. وكان ثمة

موقف ثالث هو أن يجدوا وجها يجيز القطع وآخر يجيز الوصل، عندئذ يحق للقارئ اختيار ما شاء منهما، وإن تفاوت وجه الحسن في هذا الاختيار فهو واقع بين صوابين لا بين صواب وخطأ، ومن ثم فقد جعلوا للجواز مراتب متفاوتة، بين تفضيل الوقف أو تفضيل الوصل، أو استوائهما. وبَيّن السِّجاوندي هذه المراتب في مقدمة كتابه([138]). لكن ما يعنينا هاهنا هو أن أحكامه بجواز الوقف على ما قبل (إذ) لم تخرج عن مرتبتين([139]) هما: الوقف المطلق الذي رمز له بالعلامة(ط)، والوقف الجائز وعلامته(ج).

1. الوقف المطلق قبل (إذ)

حدد السجاوندي صورا للوقف المطلق، منها أنه "ما يحسن الابتداء بما بعده([140])." وهو يقصد الناحية اللفظية؛ كالمبتدأ، أو الفعل المستأنف، أو الشرط، أو الاستفهام، وغير ذلك([141])، فهذه العناصر التركيبية يحسن الابتداء بها. وكان من جملة ما ذكره "مفعول المحذوف([142])"؛ وهذا ما جعل (إذ) عنصرا من تلك العناصر التي يصلح أن يوقف على ما قبلها وقفا مطلقا؛ حيث إنها لا تكاد تخرج عنده عن وجهين من الإعراب([143])، فهي إما ظرفا لما مضي من الزمان فلا يجوز الوقف دونها لتعلقها بما قبلها، وإما متصرفة، أي خرجت عن الظرفية، فتعرب مفعولا به لـ(اذكر) المقدر. وهو عندئذ يقصد قطعها عما يسبقها؛ لأن وصلها قد يوهم أنها متعلقة بعامل لا يستقيم المعنى إن تعلقت به. وحكمه على ما قبلها بالوقف المطلق يعني أنه يجيز الوجهين، وإن كان يرجح الوقف؛ إذ هو أقرب المراتب إلى اللزوم. والوصل حينئذ غير ممتنع؛ لأنه يجوز أن تقترن (إذ) بما قبلها من غير أن يترتب على هذا شبهة فساد في الدلالة.

وجاء ذلك في قوله تعالى: **(وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ (123) إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ)** الصافات: 123-124 وقوله سبحانه: **(وَإِنَّ لُوطاً لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (133) إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ)** الصافات: 133-134 وقوله سبحانه: **(وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (139) إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)** الصافات: 139-140 فهو يجيز في (إذ) الوجهين المذكورين، وإن كان يرجح لها وجه التصرف الذي يقطعها عما قبلها([144]).

إن الوجه المترتب على الوصل هو أن تكون (إذ) ظرفا للمرسلين([145]) وفهم بعض المعربين من هذا الوجه أنهم (عليهم السلام) كانوا من المرسلين حتى في هذه الحالات المذكورة([146]). لكن ثمة

معنى من شأنه أن يرجح القطع، وهو أن يكون الظرف مقيدا لزمن عامله، فكأنه قيد الرسالة بزمن الحدث المضاف إليه (إذ)، فجعل إلياس من المرسلين حين قال لقومه ألا تتقون، ولوطا من المرسلين حين أنجاه وأهله، ويونس من المرسلين حين أبق إلى الفلك المشحون. فكأن المعنى أنهم من المرسلين في هذه الحالات. ومن ثم رأى السجاوندي أن الوقف أولى لقطع تعلق (إذ) بـ(المرسلين)، فيكون الأمر عاما بلا قيد

وقد يحكم بالوقف المطلق قبل (إذ) لأن الوصل يوهم بتعلقٍ لا تستقيم معه الدلالة، ومثل ذلك في قوله سبحانه: **(فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ (13) إِذْ جَاءتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ)** فصلت: 13-14 ذهب السّجاوندي إلى أنه يجوز تعلق (إذ) بمعنى الفعل في الصاعقة، ومن ثم فالتقدير: "أنذرتكم صاعقة تصعقون بها، كما صعق عباد إذ جاءتهم الرسل([147])." ومع هذا فهو يرجح نصب (إذ) بـ(اذكر) المحذوف، فيقف على ما قبلها، وذلك كي لا يُتَوهم تعلقها بـ(أنذرتكم)، قال: "ولا يصح تعليقه بـ(أنذرتكم)([148])." وعلة ذلك هو عدم جواز التزامن بين الإنذار ومجيء الرسل؛ إذ لا يستقيم القول إن أنذارهم كان حين جاءتهم الرسل([149]).

وقد يكون الحكم بالوقف المطلق قبل (إذ) راجعا إلى ترجيح تعلقها بما بعدها، ومثل ذلك، في قوله تعالى: **(وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ (13) عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ (14) عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ (15) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ ما يَغْشى (16) ما زاغَ الْبَصَرُ وَما طَغى)** النجم 13-17 فإنه يجوز أن تكون (إذ) متعلقة بـ(رآه)([150])، وهذا وجه يجيز الوصل، لكن السجاوندي رجّح أن يكون العامل **(ما زاغَ الْبَصَرُ)** ومن ثم فالأولى عنده الوقف قبل (إذ).

2. الوقف الجائز

قال السجاوندي في تعريفه: "وأما الجائز فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين([151])." وهذا يعني أن الصورة التركيبية الناتجة عن الوصل مساوية لتلك التي تسفر عن الوقف من حيث صحة الشكل والدلالة، ومن ثم فهو يجوز الأمرين، ونحو ذلك ما جاء في قوله سبحانه: **(وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (51) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ)** الأنبياء: 51-52 فقد رأى جواز الوقف قبل (إذ) أو الوصل، قال: "(عالمين)(ج)؛ لأن (إذ) يصلح ظرفا للعلم به، أو عامله محذوف، أي: اذكر إذ([152])." فهو يجيز

الوصل لصحة تعلق الظرف بـ(عالمين)، فهو سبحانه يخبر بعلمه بإبراهيم (عليه السلام) حين كلمهم بهذا الكلام المذكور، كما أن في النص عدول من الإخبار إلى الحكاية، وهذا مما يجيز القطع، وفي عدم ترجيحه لأحد الوجهين إشارة إلى استوائهما عنده([153]).

وبينت تطبيقاته أن استواء الأمرين لا يتحقق في كل ما قال إنه من "الوقف الجائز"، فأحيانا يذكر أن الوصل أجوز، ويكون ذلك إذا كان ما قبل (إذ) خبر عام يفتقر إلى التخصيص بالظرف، ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى :**(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ (105) إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلا تَتَّقُونَ)** الشعراء: 105- 106 فالوقف على (المرسلين) جائز لأن قوله: **(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)** خبر مقبول في صورته ودلالته، لكن السجاوندي رأى أن الوصل أوجه([154])؛ إذ إن تكذيبهم للمرسلين خبر عام يكتسب العبرة بتخصيصه، وقد أدى تعلق الظرف مع ما أضيف إليه بـ(المرسلين) هذه الوظيفة، فصار تكذيبهم مرتبط بدعوة نوح (عليه السلام) لهم بالتقوى، فكأنه أراد أن يبين ضلالهم ويقيم عليهم الحجة.

ونحو ذلك أيضا ما جاء في قوله سبحانه: **(ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا (2) إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا)** مريم: 2-3 فقد قال بأن الوقف جائز قبل (إذ) ثم رجح الوصل، قال: "(عبده زكريا) (ج) لجواز تعلق (إذ) بـ(**ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ**)، وجواز تعلقه بمحذوف، أي: اذكر إذ نادى، والوصل أجوز([155])." فالخبر (ذكر رحمة ربك عبد زكريا) يحتاج إلى تخصيص، فكان في تعلق الظرف به بيان له، أي هذا ذكر رحمة الله زكريا حين نادى ربه نداء خفيا. ولترجيح الوصل مع الوقف الجائز نظائر كثيره عنده([156])

ولا يعني هذا أن كل خبر عام يحتاج إلى تعلق (إذ) به، فقد يكون الخبر عاما، ويرجح الوقف عليه دون ما يخصصه لأن صحته في عمومه، ونحو ذلك ترجيح السجاوندي للوقف قبل (إذ) في قوله تعالى: **(وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ ۚ نِعْمَ الْعَبْدُ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ (30) إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)** ص30-31 قال: "والأصح الوقف، وعامل (إذ) محذوف، أي: اذكر إذ؛ ولأن أوبه كان في الأحوال غير مقيد بحال، وكيف وبناء الفعال للتكرار([157])." ويلاحظ أنه اعتمد على قرينتي الحال والسياق لترجيح الوقف؛ فسليمان (عليه السلام) نبي مختار، فهو جدير بأن يوصف بـ(أواب) في كل حال، وتقييد الصفة بموقف يعني عدم اتصاف صاحبها بها على العموم، وفضلا عن ذلك فصيغة

(فعّال) التي تدل على التكرار تأتي دليلا على أن أوبته لله متكررة، فلا ينبغي أن تنحصر في هذا الموقف.

ومثل ذلك ترجيحه للوقف قبل (إذ) في قوله تعالى: **(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ)** الممتحنة:4 قال: "(والذين معه) (ج)؛ لأن (إذ) ظرف محذوف، أي: فاذكروا إذ، أو ظرف قوله: (أسوة)، والأول أوجه([158])." وجاء ترجيحه هذه المرة من غير تعليل، لكن سياق الآية ينبئ أن العلة لم تتغير، فقوله: **(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ)** خبر قصد حمله على العموم لا تخصيصه بالواقعة التي جاءت بعد (إذ).

الهوامش

[1]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ص 55
[2]) شرح المفصل، لابن يعيش 120/3
[3]) رصف المباني 60
[4]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة 106/1
[5]) البحر المحيط 375/7
[6]) اعتمد تحديد مواضع الوقف في القرآن الكريم على قاعدة تركيبية وهي أنه لا يجوز الوقف على جزء من التركيب دون ما يتعلقه به، يقول الأشموني في ذلك: "كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاف والمضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس الآية، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكَّد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على المبدل منه دون البدل، ولا على إنّ أو كان أو ظنّ وأخواتهن دون اسمهن، ولا على اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى...." منار الهدى في الوقف والابتدا للأشموني ص 17 وما بعدها .وذكر ابن الأنباري هذه المتلازمات تفصيلا. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص 116 وما بعدها.

[7]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة 112/1
[8]) شرح السِّجاوندي ما دلت عليه العلامة (لا) فقال: "فنعلّم ما لا وقف عليه بعلامة (لا)." علل الوقوف 169. غير أن منهجه في استخدام هذه العلامة يختلف عن منهج غيره من المصنفين في هذا الفن، يقول ابن الجزري في شرح هذا الأمر: قول أئمة القراء لا يوقف على كذا معناه ألا يبتدأ بما بعده؛ إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده. وقد أكثر السِّجاوندي في هذا القسم، وبالغ في كتابة (لا) والمعنى عنده لا تقف وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه، وقد توهم من لا معرفة له من مقلدي السِّجاوندي أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك بل هو من الحسن." النشر 334/1
[9]) استندوا إلى ما جاء في حديث أم سلمة (رضي الله تعالى عنها) أن النبي (ﷺ) كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، فيقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم يقف، ثم يقول: (الحمد لله رب العالمين) ثم يقف، ثم يقول: (الرحمن الرحيم مالك يوم الدين) رواه أبو داوود ساكتا عليه، والترمذي، وأحمد، وأبو عبيده وغيرهم، وهو حديث حسن وسنده صحيح. ينظر: النشر، لابن الجزري 226/1
[10]) النشر، لابن الجزري 226/1
[11]) ينظر: البرهان في علوم القرآن 350/1
[12]) جمال القراء، للسخاوي 553
[13]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 758
[14]) ما عليه المعنى هو أن العامل في (إذ) هو ضلال، لكن ضعف عند النحاة أن يعمل المصدر الموصوف بعد وصفه. ويجوز أن يكون عامله (مبين). ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 535/8
[15]) جامع البيان، الطبري 599/17
[16]) ينظر: منار الهدى 280
[17]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 998

[18]) الدر المصون، للسمين الحلبي 494/9
[19]) المصدر نفسه 494-495
[20]) علل الوقوف، للسجاوندي 895
[21]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 136
[22]) ذهب السجاوندي إلى جواز تعلق (إذ) بـ**(المجرمون)**، ورفض ذلك السمين الحلبي؛ حيث إن"(ليحق) مستقبل لأنه منصوب بإضمار (أنْ)، و(إذ) ظرف لما مضى، فكيف يعمل المستقبل في الماضي؟." الدر المصون 565/5

[23]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 494/9
[24]) يقول أبو عمرو الداني: "ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي لأنهن في أنفسهن مقاطع، وأكثر ما يوجد التام فيهن لاقتضائهن تمام الجمل واستيفاء أكثرهن انقضاء القصص. وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض؛ لما ذكرناه من كونهن مقاطع ولسن بشتبهات لما من الكلام التام في أنفسهن دون نهاياتهن." المكتفى، لأبي عمرو الداني 145
[25]) علل الوقوف للسِّجاوندي 387
[26]) الكشاف، للزمخشري 619/1
[27]) البحر المحيط 50/3
[28]) المصدر نفسه 455/2-456
[29]) الدر المصون، للسمين الحلبي
[30]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 538
[31]) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب 348/1 وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري 388/1
[32]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 626، مفاتيح الغيب، للرازي174/15
[33]) جامع البيان، الطبري 369/15
[34]) علل الوقوف، للسجاوندي 369
[35]) المصدر نفسه 240
[36]) البحر المحيط، لأبي حيان 573/1
[37]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 240-241
[38]) المصدر نفسه 238-239
[39]) المصدر نفسه 263
[40]) ينظر: البحر المحيط 646
[41]) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 137/1، وينظر: البحر المحيط 646/1
[42]) القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس 88
[43]) ينظر: علل الوقوف للسِّجاوندي 867
[44]) البحر المحيط 7/ 375
[45]) علل الوقوف للسِّجاوندي 867
[46]) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري 116
[47]) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 96/1
[48]) أقر ابن جني أن (إذ) جاءت للتعليل في قوله تعالى: **(وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ)** الزخرف:39، قال: " ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحوا من احتياجهم إلى المفعول له." الخصائص 173/2. ثم هو مع إقراره بكونها للتعليل يرى أنها كذلك تفيد الظرفية، قال: " لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه

واقع في الدنيا، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم، وهو قوله: (إذ ظلمتم) ووقت الظلم إنما كان في الدنيا. فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إذ ظلمتم) غير متعلق بشيء." الخصائص 172/2

[49]) ومن هؤلاء الزمخشري، فنراه أقر بجمعها بين كونها تدل على الظرفية والتعليل حين يفسر قوله سبحانه: **(فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)** الأحقاف: 26 قال: "فإن قلت: بم انتصب **(إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ)**؟ قلت: بقوله تعالى: **(فَمَا أَغْنَىٰ)**. فإن قلت: لم جرى مجرى التعليل؟ قلت: لاستواء مؤدى التعليل والظرف في قولك: ضربته لإساءته وضربته إذ أساء؛ لأنك إذا ضربته في وقت إساءته؛ فإنما ضربته فيه لوجود إساءته فيه؛ إلا أن (إذ) و(حيث) غلبتا دون سائر الظروف في ذلك." الكشاف، للزمخشري 508/5

[50]) ينظر: شرح الكافية، للرضى 201/3 ومغني اللبيب، لابن هشام 96/1، وما بعدها

[51]) ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 693

[52]) ينظر: المصدر نفسه 169

[53]) الوقف والابتداء، للسِّجاوندي 105

[54]) الاختلاف في وقوف القرآن، عادل عبد الرحمن السنيد 162

[55]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 113

[56]) وذلك قول الله تعالى: **(إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ)** المائدة: 27

[57]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 432/1

[58]) ينظر: علل الوقوف للسِّجاوندي، ص 113 هامش (3)

[59]) علل الوقوف، للسِّجاوندي، من كلام المحقق، هامش(3) ص: 113

[60]) يجدر بالذكر أن المصحف الباكستاني أثبت العلامة (م) على (بالحق)

[61]) الكتب التي طبعت وحققت قبل السِّجاوندي خمسة في حدود علمي، هي: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ت328هـ ثم القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس ت 338هـ، ثم المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ت444هـ، ثم المرشد في الوقف والابتداء للعماني ت بعد 500هـ وأخيرا الوقف والابتداء للغزال ت 516هـ. فضلا عن كتاب الوقف والابتداء ت231 وهو لا يتتبع مواضع الوقف والابتداء في القرآن كاملا. وقد سكتوا جميعا عن القول بأن ثمة وقفا قبل (إذ) في الآية المذكورة في المائدة: 27 أو غيرها مما التبس فيه وقوع المستقبل في الماضي، غير أن العماني ذكر كثيرا أن مثل هذه الوقوف ليست بشيء، وهذا دليل أن هناك من حكم بهذا قبل السجاوندي.

[62]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان 197

[63]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي 292/3

[64]) غالبا لا تقترن (إذ) إلا بعامل واحد في ذهن المتلقي، لكنها عند محلل النص صالحة للاقتران بأكثر من عامل وفقا لما يتيحه السياق من ظروف لغوية

[65]) ومثال ذلك قوله تعالى: **(وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ)** الأعراف: 163

[66]) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب 310/1

[67]) وقوف القرآن وأثرها في التفسير، د/ مساعد الطيار 179

[68]) ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 676-869- 943

[69]) المصدر نفسه 676- و869

[70]) المصدر نفسه 943

[71]) في عدم وضعهم علامة للوقف قبل (إذ) في هذه المواضع إشارة صريحة إلى أنه يجب الوصل عندئذ.

[72]) الدر المصون، للسمين الحلبي 576/7

[73]) ينظر: المصدر نفسه 683

[74]) الكشاف، للزمخشري 22/4

[75]) قد لا يكون هذا من الأسباب التي جعلته لا يحكم بلزوم الوقف هنا؛ إذ كان من منهجه أن حكم الوقف على رأس الآية كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية. ينظر: الوقف والابتداء، للسِّجاوندي 73

[76]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 468
[77]) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 471/1
[78]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 468
[79]) يقصد: تعلق (إذ) بـ(اذكروا).
[80]) من ذلك قوله سبحانه: **(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ)** إبراهيم: 6
وقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا)** الأحزاب:9
[81]) فكما لا يجوز لنا تعلق (إذ) بـ اذكر في قوله تعالى: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا)** مريم:16 لأنه لا يكون ذكره(ﷺ) لمريم حين انتبذت من أهلها مكانا شرقيا، فكذلك في قوله تعالى: **(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ)** المائدة: 20 لا يجوز تعلق(إذ جعل) بـ(اذكروا) لأنه لا يجوز القول بأن أمر موسى قومه بذكر نعمة الله كان حين جعل فيهم أنبياء.

[82]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 446
[83]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 757، وينظر: ص: 450، وص: 574
[84]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 238/4
[85]) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 599/1-600.
[86]) ينظر: الكشاف للزمخشري 2/ 524
[87]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 519
[88]) البحر المحيط، لأبي حيان 408/4
[89]) المصدر نفسه 408/4
[90]) وضعف الألوسي أن يكون العامل في (إذ) (كانت) أو (حاضرة) قال: "واحتمال كونه ظرفا لكانت أو حاضرة ليس بشيء؛ إذ لا فائدة بتقييد الركون أو الحضور بوقت العدوان." روح المعاني 90/9
[91]) ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 652، والوقف والابتداء، للسِّجاوندي 264
[92]) قال أبو حيان: " والظاهر أنه خطاب للرسول(ﷺ)، أمره أن يسألهم عما أعلمه به من غيب القصة." البحر المحيط 82/6

[93]) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 834
[94]) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 83/6
[95]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 632
[96]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 164/7، وينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري 784
[97]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 843
[98]) المصدر نفسه 691، وينظر: 867- 968- 1088
[99]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري885 -1098- 1181
[100]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 320
[101]) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام 611/2
[102]) المصدر نفسه 611/2
[103]) الخصائص، لابن جني 398/2
[104]) المصدر نفسه 400/2
[105]) شرح الدماميني على مغني اللبيب 230/1
[106]) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري 116 وما بعدها.
[107]) خالف منهج السِّجاوندي كثير من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء، وأبو جعفر النحاس في القطع والائتناف، وأبو عمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتدا، والعماني في المرشد في الوقف والابتداء، والغزال في كتابه الوقف والابتداء، الأشموني في منار الهدى. وغيرهم

[108]) المرشد في الوقف والابتداء، للعماني 371 وقوله دليل على أن هذا المنهج كان قبل السِّجاوندي؛ إذ من المرجح أن العماني توفي قبل السِّجاوندي بأكثر من خمسين عاما.
[109]) مغني اللبيب611/2 ، وبين ابن هشام بعدها فساد هذا الرأي.
[110]) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب 108/1 انتقد السمين الحلبي هذا الرأي حيث قال:" وهذا ليس بشيء لأن الرؤية على كلا التفسيرين المذكورين في نظيرتها لم تكن في وقت قوله: (ربي الذي يحي ويميت) الدر المصون 552/2
[111]) وذلك في قوله سبحانه: **(وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ)** الأعراف: 163
[112]) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب 332/1
[113]) البحر المحيط، لأبي حيان 375/7 والمقصود: قوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)** ص: 21

[114]) فصّل الشيخ الضباع القول في ذكر مواضع الوقف اللازم، قال إن السِّجاوندي عدها ثمانين، وأوصلها صاحب الخلاصة إلى تسعين، وأوصلها مساجقلي إلى مائة موضع، وذكرها المواضع جميعها وقد تضمنت المواضع السابقة. ينظر: الوقف اللازم، للشيخ علي محمد الضباع، مجلة كنوز الفرقان، العدد الرابع ص11
[115]) الكتاب، لسيبويه 227/4
[116]) ينظر: المصدر نفسه 117/3
[117]) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور 153/19
[118]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 331
[119]) وعلى الرغم من أن المعنى المرتب على هذا الوجه غير مستقيم فقد أجازه العكبري ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 206/1، ورد السمين هذا القول، ينظر: الدر المصون 551/2
[120]) ينظر: الكشاف، للزمخشري 489/1
[121]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 551/2
[122]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 693
[123]) ينظر: الكشاف، للزمخشري 82/4، ومفاتيح الغيب، للرازي54/22، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري 891، البحر المحيط، لأبي حيان 227/6، الدر المصون، للسمين الحلبي 37/8
[124]) ينظر البحر المحيط، لأبي حيان /227
[125]) روح المعاني، للألوسي 190/16
[126]) المرشد في الوقف والابتداء، للعماني 384
[127]) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري 320/2
[128]) منار الهدى، للأشموني 242
[129]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 1029
[130]) منار الهدى، للأشموني398
[131]) ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 857
[132]) قال: "وأما تقديره (اذكر) فهو المعهود عند المعربين." البحر المحيط، لأبي حيان350/7

[133]) البحر المحيط، لأبي حيان350/7
[134]) ذهب إلى جواز ذلك في تفسيره لقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ(183) أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ)** البقرة: 183-184 قال: "وانتصاب (أياما) بـ(الصيام)" ينظر: الكشاف1/ 112
وهو يخالف البصريين في هذه المسألة نظرا لشيوعها في القرآن والشعر، وقد عالج ابن جني هذه المسألة في الفسر، وعرض شواهد تجيزها في سياق شرحه لأبيات للمتنبي فصل فيها بين العامل ومعموله بأجنبي. ينظر: الفسر 320/3-321
[135]) الكشاف، للزمخشري 216/5
[136]) منار الهدى، للأشموني324 وينظر: التحرير والتنوير136/23
[137]) (ط) علامة الوقف المطلق، و(ج) علامة الوقف الجائز.

[138]) جعل السِّجاوندي مراتب جواز الوقف أربعة؛ **الوقف المطلق**: وهو ما كان الوقف فيه أولى من الوصل، **والوقف الجائز**: ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، **والوقف المجوز لوجه:** وفيه وجه جواز الفصل أضعف، **والوقف المرخص ضرورة**: وهو ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، لكنه يرخص الوقف ضرورة لانقطاع النفس لطول الكلام. ينظر: علل الوقوف من 116-131

[139]) لم أجد من مراتب الجواز قبل (إذ) في كتاب السِّجاوندي إلا الوقف المطلق، والجائز، لكن جاء موضعان بغير علامات قبل (إذ) مع الإشارة إلى جواز الوقف وهما: قوله تعالى: **(وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ)** القصص:76، وقوله تعالى: **(وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (16) إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ)** ق:16-17 ينظر: الوقف والابتداء، للسِّجاوندي 325 و414. وجاء في علل الوقف في موضع سورة القصص العلامة(ق) على قوله: (القوة). و(ق) ليست من العلامات المستخدمة عند السِّجاوندي.

[140]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 116 وعلى الرغم من أنه لم ينص على حسن الوقف، فقد أظهر من خلال تطبيقه لهذا النوع أنه كان يراعي حسن الابتداء والوقف؛ إذ الابتداء بما يحسن لا يدل على صحة الوقف دائما. ومن أمثلة ذلك الوقف على لفظ (نصيب) من قوله:**(وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ)** النساء: 141 فقد وضع السِّجاوندي عليه علامة الوقف الممنوع؛ لأن الجواب بعده، لكن الابتداء بقوله: **(قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ)** النساء: 141 يفهم معنى صحيحا. ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، د. مساعد الطيار184

[141]) ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 116-118

[142]) المصدر نفسه 117

[143]) أضاف وجها ثالثا وهو أن (إذ) بدل وذلك حال تكرارها، وقد عالجنا ذلك في هذا البحث.

[144]) ذكر السِّجاوندي أن (إذ) ظرف لمحذوف، أي: اذكر إذ. ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي 859، والوقف والابتداء، للسِّجاوندي 364. وهذا خطأ، لأن المستقبل لا يجوز أن يقع في الماضي. والصواب أنه مفعول به لاذكر لا ظرف.

[145]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 1092، والدر المصون، للسمين الحلبي 327/9- 330

[146]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 330/9

[147]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 900

[148]) المصدر نفسه 900

[149]) ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا (41) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئاً)** مريم: 41-42 وقد سبق الكلام عن ذلك في موضع سابق من هذا البحث.

[150]) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي 90/10

[151]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 128

[152]) المصدر نفسه 707

[153]) حكم بالوقف الجائز قبل (إذ) من غير أن يرجح الوقف أو الوصل في قوله تعالى: **(إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ)** القلم: 17، وذلك "لأن إذ يصلح أن يكون ظرفا لقوله: (كما بلونا)، ويصلح أن يكون مفعول محذوف، أي: اذكر إذ أقسموا." علل الوقوف، للسِّجاوندي 1035

[154]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 758

[155]) المصدر نفسه 674

[156]) فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (**لَمَسَّكُمْ** فِي مَا **أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**(14) **إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم** مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ) النور: 14-15 فقد حكم بجواز الوقف قبل (إذ)، ثم رجح الوصل. ينظر: علل الوقوف735 ومنه أيضا ترجيحه للوصل في قوله سبحانه:**(وكان الله بما تعملون بصير (9)إذجاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم)** الأحزاب 9-10 ينظر: علل الوقوف، للسِّجاوندي817

[157]) علل الوقوف، للسِّجاوندي 868

[158]) المصدر نفسه 1012

قائمة المصادر والمراجع

1. الاختلاف في وقوف القرآن، عادل عبد الرحمن السنيد، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1436هـ.

2. إيضاح الوقف و الابتداء، لأبى بكر الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، 1971م

3البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حققه عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

4. البرهان فى علوم القرآن، للزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.

5. البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م

6. التبيان فى إعراب القرآن، لأبى البقاء العكبرى، تحقيق علي محمد البجاوي، نشره عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1976م.

7. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

8. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.

9. جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1987م.

10. الخصائص، لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

11. دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972م.

12. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.

13. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

14. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد حد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 2002م.

15. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

16. شرح الدماميني على مغني اللبيب، للدماميني، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.

17. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بني غازي، الطبعة الثانية، 1996م.

18. شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة ، بدون تاريخ.

19. علل الوقوف، للسِّجاوندي، تحقيق د. محمد عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 2006م.

20- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، لابن جني، حققه رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، بدون تاريخ.

21- القطع والائتناف، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د. عبد الرحمن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى،1992م.

22. الكتاب ، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 1988م

23- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ، 1998م.

24. اللغة العربية معناها و مبناها ، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.

25. المرشد في الوقف والابتداء ، من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، للعماني، تحقيق محمد ابن حمود الأزوري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1423هـ

26. مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبى طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

27. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت 1991م .

28. مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.

29. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 2007م.

30- المكتفى فى الوقف والابتدا، لأبى عمرو الداني، تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

31. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية 1973م.

32. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الأستاذ على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ، بدون تاريخ.

33. الوقف اللازم، للشيخ علي محمد الضباع، مجلة كنوز الفرقان، القاهرة، العدد الرابع، السنة الأولى، 1949م

34. الوقف والابتداء، للسجاوندي، تحقيق د. محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2001م.

35. الوقف والابتداء، للضرير، تحقيق محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد، الإمارات، الطبعة الأولى، 2002م.

36. الوقف والابتداء، للغزال النيسابوري، تحقيق طاهر محمد الهمس، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2000م.

37- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، د/ مساعد الطيار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، المدينة المنورة، 1431هـ

ملخص البحث

كان السِّجاوندي صاحب مذهب متفرد في الوقف على ما قبل (إذ)؛ حيث تنوعت أحكامه بصورة لا نجدها عند غيره ممن صنف في الوقف والابتداء، وكان ثمة منهج واضح يحكم عمله. ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

1. وافق منهج كثير من مصنفي الوقف والابتداء فلم يضع أية علامة قبل (إذ) في بعض المواضع، ويعد ذلك بمثابة الحكم بامتناع الوقف.

2. لم يلتزم منهج غيره من المعربين الذين بالغوا في تقدير عامل محذوف لـ(إذ)، لكن وقتما وجد عاملا يصلح معه المعنى من غير لبس يقر بتعلقها به، ومن ثمّ يبيح الوصل.

3. جعل رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعدها بما قبلها أو عدم تعلقه، لذا حرص على وضع علامة (لا) على رأس الآية إن وقعت بعدها (إذ)، وقد تعلقت بما قبلها.

4. راعى المعنى أكثر من مراعاته لاعتبارات النحاة الأخرى المتعلقة بالصناعة اللفظية.

5. جعل الحكم بلزوم الوقف قبل (إذ) قرينة مانعة لما قد يقع من توهم وقوع المستقبل في الماضي أو إذا ترتب على الوصل توهم اقتران حدثين لا يصلح أن يقعا معا. وفي ذلك مخالفة منه لجُل المصنفين الذين منعوا الوقف حينئذ استنادا إلى قرينة السياق. ويظن أنه تشدد في هذا مراعاة لحال القارئ الذي قد يقع له اللبس، وتنزيها منه للقرآن الكريم؛ حيث رأى أن وجود هذه الصور التركيبية التي قد يفهم من ظاهرها هذا الفهم المغلوط أمر يجب اجتنابه في كتاب الله تعالى.

6. أحكامه بجواز الوقف على ما قبل (إذ) لم تخرج عن مرتبتين هما: **الوقف المطلق** وهو أقرب المراتب إلى اللزوم، وحكم به إذا كان عموم ما قبل (إذ) أولى من تخصيصه، أو كان الوصل يوهم بتعلق لا تستقيم معه الدلالة مع وجود وجه قوي للوصل. **والوقف الجائز**: ويحكم به إذا رأى ما يوجب الحالين (الوقف والوصل)، ومع هذا فأحيانا يرجح الوقف، وأحيانا أخرى يرجح الوصل، فإن تساوى الأمران عنده سكت عن الترجيح.

Summary of Research

Elsagawande, his doctrine was unique in the moratorium on before (as); where its provisions varied not found when gseen who class in Introduction to Linearization, there was a clear governing work. It can be summarized in the following points:

1agreed curriculum of many of مصنفي Introduction to Linearization did not put any tag before (as) in some places, this is a provision excluding the moratorium.

2- did not abide by the approach of other many Arabized who exaggerated the estimated factor withheld for(as), but whenever he found a fit with him on not unequivocally approves of their relation, and entitles the hub.

3- make docking and other capital in the rule of one of the attached beyond including before or not attached, so keen to mark (not) on top of the verse that occurred beyond (as), has concerned including accepted it.

4 - the pastor on more than taken into account other النحاة considerations concerning industry, verbal abuse.

5 - make the provision of mandatory suspension (as), the wife of the PROHIBITIVE to the illusion of the future in the past or if the consequent hub suspicion combination of two events is not fit to take together. In violation of the duplicated classified who prevented the moratorium

then based on the presumption of context. suspect that emphasizes in this regard the state of the reader, who had located him confusion, وتنزيها of the Holy Qur'an; the existence of these synthetic images that may understand the appearance of this erroneous understanding must be inevitably in the Book of Allah.

6 - The provisions of the moratorium on the passport before (as) did not deviate from the two tiers: the **absolute cessation of** the closest to the necessary levels, the rule if it across before (as) first of allocation, or hub delude relation is inconsistent with the significance with the existence of strong linkage. **May be**governed by the moratorium: If the view of the obligatory cases (cessation and Al-wasl) However, sometimes likely stay, sometimes likely hub, the equal weighting commands him silent on.